مقدمـــة

نفذ المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وبالتعاون مع المنظمة الدولية للنظم الانتخابية IFES، مشروعاً يهدف إلى قيام الحكم الرشيد في الدول العربية، والإسهام في تحقيق الأمور الآتية:

1- دعم تطوير الأبحاث المتخصصة التي أعدها ويعدها خبراء عرب ودوليون بالاستناد إلى منهجيات علمية يمكن بواسطتها قياس مستوى التطور في مجال الإصلاح.
2- تعزيز الإدراك لدى الهيئات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني بأهمية بناء دولة القانون والنزاهة في الدول العربية، والإسهام في تحويل هذا الإدراك إلى ثقافة عامة.
3- تعزيز المناقشات على الصعيدين العربي والدولي حول عملية الإصلاح في المنطقة العربية وتقوية شبكات الإصلاح الإقليمية.

لقد تناول المشروع محاور ثلاثة هي البرلمان والقضاء الإعلام، لكونها تشكل إحدى الركائز الأساسية ركيزة للديمقراطية وللحكم الرشيد، فجرى تشخيص واقع البرلمان والقضاء والإعلام في دول أربع هي لبنان والأردن ومصر والمغرب، وتم اختيار هذه الدول لاعتبارات تتعلق بطبيعة تركيبتها المجتمعية وأنظمتها السياسية وموقعها الجغرافي، وذلك بهدف التوصل إلى رسم إستراتيجية إصلاح، تأخذ بالاعتبار المعوقات، وتجد طريقها إلى التنفيذ عبر خطة عمل تترجم ببرامج.

اعتمد المشروع في تنفيذه منهجية علمية، انطلقت من تحديد المبادئ الأساسية والفرعية والمؤشرات، الواجب توافرها في كل محور، لقياس مدى إسهامه في تحقيق الحكم الرشيد. ولقد اعتمدت المنهجية والمبادئ والمؤشرات بالاستناد إلى المعايير الدولية وبعد مداولات مع خبراء وأخصائيين عرب وأجانب مشهود لهم، ومناقشات جرت في إطار ورش عمل ضمنت برلمانيين وقضاة ورجال قانون وأكاديميين وإعلاميين ومسؤولين في هيئات المجتمع المدني. ومن ثم جرى اختيار الخبراء الأساسيين الذين تولّوا كتابة التقارير الوطنية والتقرير المقارن، كما جرى اختيار الخبراء الذين تولّوا كتابة الأوراق الخلفية، وفق معايير علمية أخذت في الاعتبار المستوى الأكاديمي والاختصاص والخبرة والإنتاج الفكري للخبير. فشكّل الخبراء في كل محور فريق عمل متكامل يتولى التنسيق بين أعضائه من جهة وبينه وبين المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة من جهة أخرى منسق إقليمي، يقوم بضبط آداء الفريق في إطار المنهجية المعتمدة لتنفيذ المشروع، وبالتنسيق مع منسقي المحاور الأخرى والمنسقين المساعدين، وذلك بإشراف الهيئة المشرفة على المشروع في المركز.

لقد مر تنفيذ المشروع بالمراحل الآتية:
- **المرحلة الأولى:** بدأت باعتماد الإطار المنهجي للتقارير الوطنية والتقارير المقارنة، وجاء ذلك نتيجة مداولات ونقاشات بين خبراء المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وخبراء المنظمة العالمية للنظم الانتخابية IFES، وأقر الإطار المنهجي في ورش عمل شارك فيها خبراء عرب وأجانب.

- **المرحلة الثانية:** تمثّلت في اختيار الخبراء الأساسيين وكتّاب الأوراق الخلفية.

- **المرحلة الثالثة:** تناولت كتابة الأوراق الخلفية والمسودات الأولى للتقارير الوطنية، وذلك بالاستناد إلى أبحاث علمية وميدانية ولقاءات خبراء معمقة عقدها المركز في الدول المعنية في كل محور، ومناقشات حول طاولات مستديرة مع ذوي الاختصاص، واستطلاعات الرأي العام ورأي الخبراء. وجرى وضع الملاحظات على مسودات التقارير من قبل المنسقين في المركز وخبراء المنظمة العالمية للنظم الانتخابية، ومن ثم جرى تنقيح المسودات من قبل الكتّاب في ضوء هذه الملاحظات.

- **المرحلة الرابعة:** تناولت عقد ورش عمل وطنية في بيروت وعمان والقاهرة والرباط، جرى فيها مناقشة مسودات التقارير الوطنية، وشارك في كل ورشة عمل المعنيون بالمحور الذي تناولته مسودات التقارير من الدولة المعنية. وكان الهدف بلورة المعلومات الواردة في مسودات التقارير وإضافة معلومات جديدة إليها في إطار المنهجية المعتمدة لكتابة التقارير. وقد تميزت المناقشات بمستوى عالٍ من الجدية والرصانة والعمق، ما أسهم في تسليط الضوء على مواطن الخلل في آداء البرلمان والقضاء والإعلام، وأسباب هذا الخلل، والمعوقات التي تعيق الإصلاح، وسبل التغلب عليها.

- **المرحلة الخامسة:** تمثلت في تنقيح مسودات التقارير من قبل الخبراء الأساسيين في ضوء المناقشات التي جرت في ورش العمل الوطنية، فتحولت المسودات الأولى إلى مسودات ثانية.

- **المرحلة السادسة:** تناولت وضع تقرير المقارن إنطلاقاً من التقارير الوطنية، وقد ظهّر هذا التقرير العوامل المشتركة وأوجه الاختلاف في كل من الدول المعنية، وخلص إلى وضع توصيات في إطار استراتيجية الإصلاح.

- **المرحلة السابعة**: تناولت عقد ورشة عمل إقليمية في كل من المحاور الثلاثة، وقد شارك في ورش العمل هذه خبراء، ومعنيون بكل محور من المحاور التي تناولتها التقارير، وممثلون عن هيئات المجتمع المدني، من لبنان والأردن وفلسطين والعراق ومصر والمغرب وتونس والجزائر والبحرين واليمن والكويت، إضافة إلى خبراء أجانب. وقد تميزت ورشة العمل الإقليمية بنقاشات غنية وقيمة، شملت أولويات الإصلاح وإمكانيات تطبيقها والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها.

- **المرحلة الثامنة:** تمثلت في تنقيح التقارير ووضعها في صيغتها النهائية.

لقد واجه الكتّاب صعوبات، تمثّلت في الحصول على المعلومات التي تمكنّهم من تشخيص واقع كل محور من خلال ممارسة مهامهم وليس من خلال النصوص الدستورية والتشريعات وحسب، خاصة ان الممارسة تبتعد في

أحيان كثيرة عن النص، ولا يمكن إدراك الحقيقة إلا عبر التعرف على حقيقة الممارسة في تفاصيلها الدقيقة، الأمر الذي تحول دونه صعوبات كثيرة، في ظل غياب الشفافية، وإخفاء الحقيقة عن الرأي العام، وبخاصة عن الباحثين الساعين إلى معرفة الخلل في النصوص وفي الآداء، بغية تقديم الاقتراحات الآيلة إلى إصلاحه وبالتالي قطع الطريق على المستفيدين من الخلل هذا. كما ان غياب مقاربات سابقة يمكن الاعتماد عليها في مثل هذه الأبحاث شكل احدى الصعوبات أمام الباحثين.

من ناحية أخرى واجهت استطلاعات الرأي العام والخبراء صعوبات ناجمة عن محدودية التجاوب من قبل المستطلعين لغياب ثقافة إبداء الرأي بجرأة وموضوعية.

لماذا محور الإعلام؟

مجتمع المعرفة هو مجتمع إعلام ومعلومات تعبر قارات العالم بسهولة يسرتها ثورة الاتصالات.
المجتمعات العربية هي دون مجتمعات المعرفة مستوى بسبب ما لديها من قصور في المجالين الإعلامي والمعلوماتي. علّة هذا القصور تعود في جذورها الأصلية إلى نقص منسوب الحريات العامة في الدول العربية ومنها حرية التعبير والإعلام واستقاء المعلومات من مصادرها الأساسية بدون قطع أو رقابة أو عقوبة متعددة الدرجات.

إشكالية مجتمع المعرفة أو الإعلام الحر في الدول العربية عموماً هي واحدة من إشكاليات الحرية في هذه الدول، إنها إشكالية مجتمع مغلول تحكمه أنظمة سياسية غير ديموقراطية وحكومات تحكم وفق قوانين الطوارئ وتترك الشعوب تعيش تحت وطأة ما تمليه نظرية الظروف الاستثنائية وعدم تهيئها أو أهليتها لممارسة الحرية. هذا في جانب أما في جانب آخر فثمة فئات دينية متطرفة تفرض أنماط تفكيرها وسلوكها في بيئات محددة ما يسهم إسهاماً فعلياً في تضييق مساحة الحريات العامة والخاصة وهذا ما له، بالتأكيد، أثره السلبي على حرية التعبير عن الرأي إذ يدخل الآراء المناوئة في دائرة المحرم وتنسحب على أصحابها أحكام التكفير والردة..

ثمة مسميات مختلفة لنماذج الممارسات اللاديموقراطية السائدة في المجتمعات العربية، منها ما هو ثقافي يرتبط بنظام المعارف ونظام القيم وأنماط السلوك، أي بالخصوصيات التي تمتاز بها تلك المجتمعات عن سواها فتحاصر نموها المعرفي والإجتماعي والسياسي وتغلق منافذها على التطور الطبيعي في هذه المجالات كافة. ومنها ما هو دستوري يؤسس لمجموعة قوانين رادعة تقيد الحريات الإعلامية وتجعل مؤسسات الإعلام، خصوصاً المرئي منه والمسموع، تابعاً للحكومات راضخاً لسلطتها ومروجاً لسياساتها ومراقباً من أجهزة المخابرات ومحاكماً من قضاء غير مستقل. فلسفة الدساتير العربية هي التي تحدد علاقة المجتمعات بأنظمة الحكم، فالبعد الفلسفي لكلّ دستور مرتبط حكماً بحقوق المواطنين وحدود السلطة.

فإذا كانت فلسفة الدستور تنظر إلى المواطنين نظرتها إليهم أبناء رعايا فحقوقهم تبقى مقنّنة وحدود السلطة تبقى بلا حدود.

إشكالية الإعلام في الدول العربية هي إشكالية معقّدة بخلفياتها الثقافية والدستورية وما ينجم عنها من أعراف وقوانين باتت في حاجة إلى إصلاح بنيوي شامل يعيد الاعتبار إلى حقّ المواطن العربي في الإعلام الحر والمفتوح على تكنولوجيا التطور والحداثة وفي الإعلام المستقلّ الذي يعمل ضمن إطار قانوني يعزز التعددية ويحميها ويصون حرية التعبير ويمكّن المواطنين من المشاركة ومناقشة الآراء بحرية. هذا الدور يجعل الإعلام وسيلة للمحاسبة ولدعم تعددية الأفكار، فمن خلال الإعلام يستطيع المواطنون الحصول على كلّ المعلومات التي هي حقّ لهم من أجل المشاركة في إدارة الحكم الصالح وتطويره.. كذلك إن الإصلاح البنيوي الشامل يعيد الاعتبار إلى حقّ المواطن العربي في إعلام معاصر يتقن الأساليب الجديدة العائدة لتكنولوجيا المعلوماتية خصوصاً الساتيليت والإنترنت ويدخل في نظام العولمة ويتواصل بسرعة مع مصادر المعلومات المحلية والإقليمية والدولية.

المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة أخذ على عاتقه تعزيز مفهوم الحرية الإعلامية والتدريب على تكنولوجيا التواصل وتحسين النوعية وتعميق مفهوم الاستقلالية والنزاهة والكفاءة في وسائل الإعلام العربية لأن الإعلام المستقل والنزيه والكفوء هو ركن أساس من أركان الحكم الصالح القائم على المشاركة والمحاسبة والشفافية..

يشكل هذا الكتاب خلاصة محور الإعلام في مشروع "تعزيز حكم القانون والنزاهة في الدول العربية" وخلاصة جهود خبراء وباحثين ومساعدين وإداريين فضلاً عن إسهامات المستشارين في المنظمة الدولية للنظم الانتخابية IFES ومعدي استطلاعات الرأي.

لقد تم تقسيم الكتاب إلى أربعة أقسام أساسية فضلاً عن المقدمة والملاحق.

يتناول القسم الأول الإطار المرجعي لرصد وتحليل وضع الإعلام في الدول الأربع المعنية (لبنان، الأردن، مصر والمغرب) وذلك بما يتضمن من "مبادئ الإعلام الصالح" ومنهجية كتابة التقارير الرصدية التحليلية ونتائج استطلاعات الرأي. يعرض القسم الثاني التقارير الأربعة التي تم إعدادها عن الإعلام في الدول الأربع. أما القسم الثالث فيعرض التقرير الإقليمي المقارن المشتمل على توصيات إصلاحية والقسم الرابع رسم خطة عمل نحو تطوير الإعلام في الدول العربية.

الخبراء الإقليميون:

وسيم حرب، عادل عبد اللطيف، سليم نصر، ساسين عساف، عصام سليمان، إيليا شلهوب، رامي خوري، ريم بو حسان

الخبراء الوطنيون عن محور الإعلام:

يحيى شقير (الأردن)، ساسين عساف (لبنان)، عصام سليمان، ديما دبوس سنسنغ (لبنان)، أبو بكر الجامعي (المغرب)، حسين أمين (مصر)، رفيق خوري (لبنان)

وحدة استطلاعات الرأي:

شارل حرب، ماريا ربيز، الشركة الدولية للمعلومات

الباحثون في المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة:

مرغريت حلو، روجه خوري، ندى الخوري، أركان السبلاني، هوفيك آت يمزيان، روبى بيضون، منير علنوتي، سهاد سكري

المنظمة الدولية للنظم الانتخابية:

كيث هندرسون، نعومي صقر، نايثن براون، بوب ميلر، سارة العتيبي، نجية الوزير، ركييش، أيلين هنل، أيمي هثمان، فيولين عثمان، ساحل ورسي